رفائيل يسرائيلي *

# الفلسطينيون في إسرائيل وتنكيلهم بالدولة...

منذ اللغط الواسع حول قضية قتل ١٣ مواطناً عربياً في إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، في إثر اندلاع الانتفاضة الثانية، توصل عرب إسرائيل إلى قناعة راسخة مؤداها أنهم يشكلون دائماً الضحايا البريئة، وأن إسرائيل تنكل بأبناء شعبهم، وأن جزءاً من المخططات الغاشمة للسلطات الإسرائيلية يستهدف معاقبة المواطنين العرب بصورة دائمة ومستمرة من دون أن يقترفوا أي إثم أو ذنب.

مثل هذه القناعات وما شابهها، والتي استحوذت على تفكير وأجندة عرب إسرائيل على كل مستوى وصعيد، وفي كل زمان ومكان، تجد تعبيراً لها في مفاهيم ومصطلحات الخير والشر، العدل والظلم، القامعون والمقموعون، القتلة والضحايا، البيض والسود... إلخ.

هذا الفهم للعدل كحقيقة ذاتية لا جدال فيها، وبشكل لا يقل عن الرؤية المتميزة لتسلسل تاريخ العرب في إسرائيل وبالقطع ليس أقل أيضاً من النسيج الوقائعي للأحداث، هو الذي يصوغ ويحدد نظرة العرب للدولة مثلما عبرت عن نفسها بشكل سافر ومثير في «وثائق التصور المستقبلي» التي عرضوها مؤخراً «بجرأة لافتة» أمام الجمهور الإسرائيلي الضجر.

إن بوادر العاصفة باتت تلوح بوضوح في الأفق القريب، ولا بد من التحذير منها والعمل على سبر أغوارها وجذورها.

## عقلية الضحية

فيما عدا نظرية العدالة العربية بشكل عام، والتي أفرزت فيما أفرزت مصطلح «السلام العادل» الذي لا يمكن فهم كنهه إن لم نفهم الاطلاقية الجارفة الكامنة فيه، وفي الوقت ذاته الرفض الكلي للحقيقة النسبية التي تبقي متسعاً أيضاً لعدالة الآخرين ولو بشكل محدود، فإنه من الجدير بنا أن نتذكر المزاج العام الذي نماه الفلسطينيون بصورة عامة،

* مستشرق إسرائيلي من «معهد ترومان» في الجامعة العبرية- القدس.

**تتمثل النتيجة التي تترتب على هذا الشعور الإسرائيلي الضحل لدى عرب إسرائيل، في أنهم يُنمون ثقافة أخرى خاصة بهم في البلد، تحت سمع وبصر السلطات التي تسمح لهم بالانعزال والتقوقع خلف بوابات قناعاتهم في التعليم والثقافة واللغة والدين وحتى في السياسة والاقتصاد، وسط حاجة ضئيلة قدر الإمكان للمؤسسة. وتجدهم يظهرون مقتهم وعداءهم لمؤسسات دولتهم أو سياستها تجاه أشقائهم الفلسطينيين وباقي العرب، الذين يكونون دوماً على حق في كفاحهم ضد قوى الشر اليهودية- الصهيونية.**

وعرب إسرائيل بصورة خاصة. إنها عقلية الضحية التي لا تطلب من نفسها شيئاً، وتلقي بكل اللائمة على الآخرين المدينين لها بكل شيء لأنها الضحية المحقة. هنا تنعدم الرغبة في التكيف والتسوية، وتطغى المطالبة بأن يكون القانون والحق فوق الجميع. من هنا يشعر عرب إسرائيل بأنهم غير مدينين أو ملزمين بشيء تجاه دولتهم، بينما هي ملزمة بالاستجابة لكل مطالبهم حتى وإن كان الأمر سيؤدي إلى انهيارها. فهم لن يهدأوا إلى أن تتحقق جميع مطالبهم في المساواة والميزانيات والإدارة الذاتية، وفي أن يكونوا مختلفين ومعادين في الوقت ذاته، وفي التماثل مع الفلسطينيين وباقي العرب الذين يخوضون نزاعاً داميا مع إسرائيل، لا بل وفي الانفصال عن الدولة التي يريدون أن يكونوا مواطنين فيها ولكن في ذات الوقت يندبون سوء مصيرهم داخلها.

إن الشعور بالاغتراب الذي يعتريهم ليس ناجماً فقط عن صعوبة تماثلهم مع الدولة اليهودية- الصهيونية التي قامت خلافاً لمصلحتهم وعلى أنقاض ما يبدو لهم كوطنهم، كما وليس فقط بسبب المقولة الدارجة على لسانهم، ومفادها أنهم ممزقون ومنقسمون بين وطنهم وبين شعبهم، وإنما وبالأساس بسبب تعدد الهويات المتناقضة أحياناً، المتزاحمة في وعيهم الواحدة بجانب الأخرى، وواحدة مقابل أخرى. فليس ثمة هوية واضحة داخلهم. والفرد المنتمي للأقلية (العربية) في إسرائيل هو في ذات الوقت إسرائيلي وفلسطيني، عربي ومسلم أو مسيحي أو درزي. الدروز نظموا علاقاتهم مع الدولة من خلال تسليمهم بوضعهم كأبناء أقلية. وفي الواقع فهم، وعوضاً عن أن يكونوا هامشيين على هامش الأقلية العربية، طوروا مكانتهم حين أخذوا على عاتقهم عبء الواجبات وربطوا مصيرهم بالدولة وبذلك زالت هواجسهم وترددهم. المسيحيون أيضاً، وخاصة إثر قضية مسجد «شهاب الدين» في الناصرة (١٩٩٧-٢٠٠٠)، أدركوا أنهم يستطيعون التقرب من الدولة والانفصال عن مضطهديهم المسلمين عن طريق انتقالهم للسكن في المدن المختلطة، أو عن طريق تزعمهم لحركات عربية قومية متطرفة (مثل حزب «التجمع») حتى لا يشتبهوا بهم بالتقرب من ثقافة الأكثرية، أو من خلال هجرتهم إلى دول ما وراء البحار.

لقد تحولت الهوية الإسرائيلية للأكثرية المسلمة- ٨٠٪ من مليون وربع مليون مواطن عربي في إسرائيل- إلى مسألة فنية (جواز سفر وبطاقة هوية)، أو أنبوب رضاعة من طيبات ومنافع السلطة (مخصصات تأمين وطني، خدمات اجتماعية، مجتمع تكنولوجي عصري وما إلى ذلك) وحرية سياسية لا نظير لها في أي مجتمع عربي والتي تعبر عن نفسها بصورة جماعية؛ غير أن الدولة لا تعدو كونها بالنسبة لهم إطاراً يصبون نقمتهم وغضبهم عليه، فتجدهم يشكون من عدم المساواة والظلم والغبن في الوظائف والميزانيات والتطوير، ثم يلقون على الدولة تبعة إخفاقاتهم. والعجيب أن هذه الدولة اليهودية- الصهيونية، التي يرفضون جملة وتفصيلاً أسس وملامح وجودها، تشكل بالنسبة لهم مظلة يعيشون في كنفها ولا يقبلون التخلي عن مواطنتهم فيها. وثمة مفارقة أخرى هي أن العرب في إسرائيل، وكما يتضح من أقوال زعمائهم، ليس فقط لا ينظرون، أسوة بثقافة الأغلبية، إلى تطور الدولة اليهودية بناء على الملامح والسمات اليهودية- الصهيونية، بل ويحيون أيضاً في «يوم تأسيسها» ذكرى «النكبة» التي ألمت بهم مع قيامها، ويبدون تماثلاً قبليا وعاطفياً، بصورة أوتوماتيكية تفتقر إلى النقد الجوهري (خلافاً للموقف السياسي- الأيديولوجي المبرر) مع كل موقف يتخذه أبناء شعبهم المعادون لإسرائيل، حتى عندما يكون

واضحاً أن الأمر يتنافى مع مواقف ومصالح دولتهم، وربما بالذات بسبب ذلك. بعبارة أخرى، في الوقت الذي يتوقون فيه للحصول على حقوق كمواطنين في بلدهم فإنهم يتصرفون في ذات الوقت كأقلية معادية إن لم تكن عدوة، قولاً وعملاً، تجاه نفس البلد الذي يسعون إلى كسب وده.

تتمثل النتيجة التي تترتب على هذا الشعور الإسرائيلي الضحل لدى عرب إسرائيل، في أنهم يُنمون ثقافة أخرى خاصة بهم في البلد، تحت سمع وبصر السلطات التي تسمح لهم بالانعزال والتقوقع خلف بوابات قناعاتهم في التعليم والثقافة واللغة والدين وحتى في السياسة والاقتصاد، وسط حاجة ضئيلة قدر الإمكان للمؤسسة. وتجدهم يظهرون مقتهم وعداءهم لمؤسسات دولتهم أو سياستها تجاه أشقائهم الفلسطينيين وباقي العرب، الذين يكونون دوماً على حق في كفاحهم ضد قوى الشر اليهودية- الصهيونية.

وفي نظرهم فإن اليهود، حتى في حالات الدفاع عن النفس كما في الانتفاضة أو القصف الصاروخي لمستوطنات «غلاف غزة»، أو من أجل استعادة جنود مختطفين، أو كما في محاولة «إخماد الحريق» في الوسط العربي سنة ٢٠٠٠، هم دائماً وأبداً: المعتدون، القتلة، الظالمون والمحتلون. .الخ. ولذلك فإن المواطنين العرب ليس فقط لا يدخرون في توجيه سهام انتقاداتهم لحكومتهم كل صغيرة وكبيرة، وإنما يدافعون دوماً، بلغة واهنة، عن أعمال الفلسطينيين وبضمنهم عرب إسرائيل، ضد الدولة.

من هنا «التفهم» والتسامح الذي يبديه المواطنون العرب تجاه الجريمة العربية في إسرائيل والتي يزيد معدلها مرتين عن المتوسط القطري، وبالأساس بسبب فئة «الجرائم الأيديولوجية» المميزة لهم، سواء أكانت دوافعها قومية أم إسلامية، والتي تختلف عن باقي الجرائم بكونها لا تجلب منافع مادية لمرتكبيها، وإنما تعود بالضرر المادي والمعنوي على اليهود والدولة اليهودية. ويدور الحديث هنا على جريمة خطيرة أيضاً (مثل قتل جنود ومدنيين إسرائيليين، سرقات أسلحة، وضع سيارات مفخخة، إقامة خلايا إسناد لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، إحراق حقول وغابات وما إلى ذلك) إضافة إلى جريمة «بسيطة» كسرقة السيارات ونقلها إلى مناطق السلطة الفلسطينية، تزوير وثائق (مثل بطاقات هوية، رخص سياقة، جوازات سفر وأموال)، فضلاً عن مخالفات من قبيل رفع أعلام منظمة التحرير و«حزب الله» و«حماس»، حتى في الحالات التي كانت فيها بعض هذه الجهات خارجة عن القانون، أو إغلاق الطرق وإلقاء الحجارة والبناء دون ترخيص والمقاومة الجسدية، بمساعدة أعضاء الكنيست العرب وبحماية حصانتهم البرلمانية، لتنفيذ أوامر هدم صادرة عن محاكم وغيرها من الجنح والمخالفات المشابهة.

## موقف متسامح من جانب السلطات

إن السلوك الانعزالي لمواطني إسرائيل العرب ناتج بدرجة لا يستهان بها عن الموقف المتسامح للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والتصرفات غير المسؤولة من جانب أحزاب معينة، عشية الانتخابات، والتي بدلاً من تطبيق القانون بصرامة (في كل القطاعات وفي كل الظروف والأماكن) تركت الحبل على الغارب وغضت البصر عن الأضرار المدمرة للتعليم المنفصل لأولاد العرب. فقد تربت أجيال من الشبان على قيم لا تتسق مع قيم دولتهم. ومنعت الشرطة من التدخل لفرض النظام، وفي الحالات التي تدخلت فيها امتنعت الحكومات (والأحزاب) عن تقديم الدعم والغطاء اللازمين لها. عشية الانتخابات كانت بعض الأحزاب تقطع سيلاً من الوعود والأوهام بغية الفوز بأصوات الناخبين العرب. هذا الأمر ليس فقط لم يساهم بشيء إيجابي لاجتذاب وتقريب عرب إسرائيل من دولتهم، بل وأرشدهم أيضاً إلى سر القوة السياسية التي يمكن بواسطة استخدام رافعاتها تطويع القانون وإرادة الناخبين وقواعد الديمقراطية.

كذلك فقد شكل قيام الأحزاب العربية الصرفة، والذي استهدف إرضاء الرغبة القومية- القطاعية للعرب، دون أن تكون لها أية صلة بقضايا إسرائيل العامة، خطوة بعيدة الأثر تصب في تكريس الانعزالية والاغتراب. ويخطئ الذين يعتقدون أن حقيقة مشاركة العرب في قواعد لعبة الدولة تعني أيضاً قبول هذه القواعد وأنها دليل على اندماجهم في المجتمع ونهجه السياسي. فهم (العرب) يشاركون في العمليات الديمقراطية بغية استغلالها لصالحهم، تماماً مثلما شارك الإسلاميون في الجزائر والأردن في الانتخابات من أجل تجسيد قوتهم والوصول إلى السلطة. ولو أنهم كانوا يريدون الاندماج لكانوا قد اكتفوا بالأحزاب العامة القائمة، كما فعل أبناء الأقلية الهندية أو الباكستانية في إنكلترا حيث انخرطوا وأحرزوا نجاحات في صفوف حزبي «العمل» و«المحافظين». والدليل هو أن العرب الذين اختاروا الاندماج هم الذين حظوا فقط بمناصب نواب وزراء (ووزراء في بعض الأحيان) في الحكومات الإسرائيلية. وقد انتخبوا من قبل أحزابهم اعتماداً على حقوقهم وسجاياهم الشخصية والسياسية وليس لكونهم عرباً.

**تبنى زعماء العرب في إسرائيل أيضاً صيغة «حق العودة» لأبناء شعبهم إلى داخل إسرائيل، وهم يدركون بوضوح أن من شأن ذلك أن يضع حداً للدولة بصيغتها الديمقراطية- العصرية المزدهرة، والتي لا يستطيع أن يضمنها ويحميها سوى الأغلبية اليهودية داخلها. فلو كانوا هم، مضافا إليهم ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ الذين أراد عرفات إعادتهم، الأغلبية في الدولة، لكانت هذه الأخيرة شبيهة بغزة، فاسدة، استبدادية وفقيرة.**

هناك بعد حاسم آخر في هذه الانعزالية: فالجدل السياسي والمبدئي في صفوف عرب إسرائيل يصب في جوهره في الخلافات الداخلية بين الشخصيات والأحزاب المختلفة ولا يوجه نحو حل مشاكل الدولة أو الحوار بينهم وبينها. هذا الاغتراب والتغاضي والابتعاد، والذي يعبر عن نفسه في تركيز اهتمام العرب على قائمة المسافرين إلى دمشق وعلى صراعات القوة داخل صفوفهم والإشادة بـ«الرئيس» أبو مازن أو بشار الأسد (وليس بيريس لا سمح الله!)، وعلى الوصف المفصل لمعاناة الفلسطينيين (وليس الإسرائيليين) في الانتفاضة وإرسال وفود العزاء ومساعدة عائلات القتلى والمصابين (الفلسطينيين لا الإسرائيليين)، إنما هو مؤشر ودليل ليس فقط على أن ما يحدث داخل بلدهم لا يهمهم، وبالقطع لا يؤلمهم، بل وأنهم مستعدون كشيء بديهي، للتماثل مع أعداء دولتهم ومد يد العون لهم في أوقات محنتها. في المقابل فإنهم يتوقعون من الدولة أن تكافئهم عن السيئة بالحسنة وأن تتألم لألمهم ومعاناتهم وتحارب من أجل حقوقهم، أن تسمح لهم بدوس قوانينها دون حساب أو عقاب وأن تتحمل بصمت وخنوع تطاولهم عليها لأن ذلك هو «حقهم» أيضاً.

تبنى زعماء العرب في إسرائيل أيضاً صيغة «حق العودة» لأبناء شعبهم إلى داخل إسرائيل، وهم يدركون بوضوح أن من شأن ذلك أن يضع حداً للدولة بصيغتها الديمقراطية- العصرية المزدهرة، والتي لا يستطيع أن يضمنها ويحميها سوى الأغلبية اليهودية داخلها. فلو كانوا هم، مضافا إليهم ثلاثة ملايين ونصف المليون لاجئ الذين أراد عرفات إعادتهم، الأغلبية في الدولة لكانت هذه الأخيرة شبيهة بغزة، فاسدة، استبدادية وفقيرة. الفجوة التي نشأت بين إسرائيل والعرب المحيطين بها، سواء الموجودين داخل البلاد أم خارجها ويتوقون للقدوم إليها؛ هذه الفجوة التي تقاس بعشرات النقاط بمصطلحات اقتصادية وتكنولوجية، لم تكن لتبدو فقط شوكة في عيونهم لغيرتهم القاتلة من قدرة الدولة ونجاحها الباهر ونظامها ومستواها الإنساني والاقتصادي والعلمي، وإنما لأنها تكشف بذلك عورتهم أمام الملأ. فهم الذين يقاطعونها ويعلنون الحرب عليها. وهم أصحاب الأموال والأراضي، وبالرغم عن ذلك فهي المزدهرة والديمقراطية وهم المتخلفون والاستبداديون. ومع أن الجانبين المتنازعين انطلقا من نفس نقطة الانطلاق قبل ٦٠ عاماً، إلا أن إسرائيل شمرت عن سواعدها فاستوعبت لاجئيها وبنت اقتصادها ومجتمعها بينما كانت يدها على الزناد، في حين طور العرب تفكير الضحية واللاجئ الذي يتعين على الجميع تعويضه، لا توجد لديهم لا دولة ولا مشروعات اقتصادية، وأبناء شعبهم مشتتون بين الشعوب دون مستقبل. هذه الفجوة لا يمكنهم أن يغفروها لإسرائيل. لذا فإن هزيمتها فقط هي التي يمكن لها أن تزيل العار عن كاهلهم. وبناء عليه فإن وثائق «التصور» التي نشرها علنا ممثلوهم في السنوات الأخيرة، والتي لا تخفي هدفهم النهائي، لا بد أن تؤخذ بجدية تامة وعلينا أن نرفضها نهائياً إن كنا نحب الحياة.

## دعوة صريحة للحرب

إلى ذلك فإن الهوية الفلسطينية تكتسب وزنا مضاعفاً كلما ظهرت الإسرائيلية كهوية إشكالية. وحين تكون الهويتان متشابكتين- كلما صعدت واحدة هبطت الثانية، وخاصة في هذا الوقت الذي يحتدم فيه نزاع مسلح بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني- نجد العرب في إسرائيل يتبنون مواقف الجانب الفلسطيني. في الوقت ذاته فإنهم يعون التناقض بين تماثلهم الكفاحي مع أبناء شعبهم وبين تذمرهم من

أن سلطات إسرائيل وشرطتها يعاملونهم كما لو كانوا أعداء وليس كمواطنين إسرائيليين متساوين. وتراهم يواصلون التظاهر والادعاء بأنه ما من غضاضة أو خطأ في سلوكهم أثناء اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٠ أو في إعلان «تصورهم المستقبلي» الذي يحكم بالموت على إسرائيل اليهودية. وحين تُطرح أمامهم المقارنة مع أماكن أخرى- على سبيل المثال لو أقدم مواطنون من أصل ألماني أو ياباني في الديمقراطيات الكبرى كبريطانيا والولايات المتحدة على تحدي سلطات دولهم في زمن حرب وتماثلوا مع العدو، فما هو يا ترى المصير الذي سيلاقونه؟- فإن الأمر لا يترك أي انطباع عليهم. فهم (أي العرب في إسرائيل) يدعون بأنهم أسياد البلاد ولذلك يتعين على الآخرين أن يتمشوا معهم وليس العكس. من هنا لا يوجد أي ضير في نظرهم إذا ما هتفوا في يوم الأرض «إذبح اليهود» أو «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين، أو يا جليل»، وهي دعوة صريحة للحرب ضد دولتهم التي لا تبارحهم في الوقت ذاته القناعة أبدا بأنهم مواطنين فيها.

ثمة مسألة قائمة في حد ذاتها وهي شعار وحدة الصفوف المكافحة الذي تبناه مواطنو إسرائيل العرب منذ أن اكتشفوا وشعروا بالدعم المقدم لهم من جانب الفلسطينيين في المناطق. من هنا، ومثلما يتظاهر «عرب المناطق» أيضاً تضامناً مع «يوم الأرض» فإن عرب إسرائيل يتظاهرون تضامناً مع أبناء شعبهم في «يهودا والسامرة» ( الضفة الغربية)، كما حدث في اضطرابات أكتوبر ٢٠٠٠، أو التطوع في أعمال بناء في المسجد الأقصى ( المصلى المرواني) وغيرها من الأعمال التطوعية وأشكال الدعم والمساعدة المالية والعينية. وفي الوقت الذي لا تقوم فيه سلطات الدولة بأي رد فعل إزاء ذلك، يتشجع هؤلاء العرب على الوقوف إلى جانب أبناء شعبهم في المواجهات مع إسرائيل، متحدين ومستخفين بسلطة القانون الإسرائيلية. لا بل ويوجهون التهديد، تماماً كما يفعل أخوتهم في المناطق، بأن «دماء ستسفك» إذا ما أقدمت سلطات الدولة على تطبيق القانون عليهم.

فالهوية العربية تشكل تضمينا وتوسيعاً للهوية الفلسطينية التي تأخذ عرب إسرائيل إلى مسافات أبعد وأشد خطورة. ومما لا ريب فيه أن الشعور بالتاريخ والثقافة واللغة، الذي يوحدهم مع شعبهم (العربي) المكون من أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، من شأنه ليس فقط أن يلبي متطلبات هويتهم، بل وأن يقيم سوراً منيعاً يقف من خلفهم ويشكل ضمانة لوجودهم. فعبر الحلقات الأردنية والمصرية، ومؤخراً السورية أيضاً، يجد عرب إسرائيل صلة مع العالم العربي الكبير. هذا العالم بقي معادياً لإسرائيل، كما كان، حتى بعد قرابة ٣٠ سنة من السلام مع مصر و١٤ سنة سلام مع الأردن. التجليات والتعابير اللاسامية اليومية وأشكال المقاطعة التي تفرضها المجتمعات العربية على كل من يجرؤ على التصريح أو العمل من أجل المصالحة والسلام بين الشعوب، تجد أيضاً آذانا صاغية لدى عرب إسرائيل، الذين لا يتنصلون منها أو يشجبونها أبداً.

تعتبر الهوية الإسلامية ربما الهوية ذات طاقة الانتشار والرواج الأكبر بكونها تقفز عن القيود التقليدية المتصلة بالطبقات والحمائل، وكذلك بسبب الحرث العميق والمنهجي الذي تقوم به من أجل «كسب القلوب»، وبالأساس لكونها تكرس في عقيدة راسخة مجالات حياة وقضايا وشؤون كانت تعتبر لغاية الآن حكراً على المثقفين والسياسيين وما شابههم.

ومنذ اللحظة التي ترتبط فيها وجهة النظر بالركيزة الدينية فإنها تغدو عديمة التنوع ولا تصغي للاعتبارات النسبية المنفتحة بطبيعتها على المفاوضات والتسويات. فهي تتشبث بالمطلق النهائي وترى العالم بمصطلحات المؤمن والكافر، الصالح والطالح، هم ونحن، العدل والظلم، والقمع والتحرر.

الحركة الإسلامية في إسرائيل، كزميلتها في «يهودا والسامرة» وغزة، وكأخواتهما في الأردن ومصر، تزداد قوة وانتشاراً، كلما تفاقم الوضع الوجودي، ذلك لأن هذه الحركات تقدم الإجابات المطلقة لمشكلات الساعة، ولأن قادتها أقرب إلى الشعب وأكثر إصغاء لآلامه وهمومه وعليه فهم يحظون بإعجاب وتقدير جليين في أوساط الشعب.

## التياران الشمالي والجنوبي في الحركة الإسلامية

في واقع عرب إسرائيل سيطر الحزب الشيوعي (ماكي) وبعده «راكاح» و«حداش» ( الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، على المؤسسات السياسية- سواء على المستوى المحلي (البلديات) أم على المستوى القطري ( الكنيست)- طوال عشرات السنوات، وفي معظم الوقت بزعامة مسيحيين. خلال العقدين الأخيرين، وعقب انهيار الشيوعية العالمية من جهة وانتقال الزعامة إلى أيدي مسلمين من جهة أخرى،

**الحركة الإسلامية في إسرائيل، كزميلتها في «يهودا والسامرة» وغزة، وكأخواتهما في الأردن ومصر، تزداد قوة وانتشاراً، كلما تفاقم الوضع الوجودي، ذلك لأن هذه الحركات تقدم الإجابات المطلقة لمشكلات الساعة، ولأن قادتها أقرب إلى الشعب وأكثر إصغاء لآلامه وهمومه وعليه فهم يحظون بإعجاب وتقدير جليين في أوساط الشعب.**

ظهرت بوادر صراع قوى بين بقايا الحركة (الشيوعية) التي لم تعد تملك قوة جذب كبيرة، وبين الإسلاميين الذين تضاعفت قوتهم ولا سيما في السلطات المحلية (ست مدن وبلدات برئاستهم قبل الانتخابات المحلية الأخيرة في تشرين الثاني ٢٠٠٦). والانقلابان الأكبر في هذا المجال هما سقوط أم الفحم من أيدي «راكاح» إلى قبضة زعيم الحركة الإسلامية الشيخ رائد صلاح في انتخابات العام ١٩٨٨، وازدياد قوة الإسلاميين في مجلس بلدية الناصرة منذ انتخابات العام ١٩٩٨.

وعلى الرغم من الانقسام الذي أصاب صفوف الحركة، وخاصة على أرضية العمل والنشاط في إطار مؤسسات السلطة الإسرائيلية والتعاون معها، فقد نجح الجناحان في إعادة الكثيرين إلى الإسلام وتحويل العقيدة الإسلامية إلى مركز هوية لعرب إسرائيل.

التيار الشمالي، الأكثر تشدداً، ومركزه في أم الفحم، هو الذي يتماثل كفلسطيني ويقود النضال الوطني لعرب إسرائيل ضد الدولة وإلى جانب الفلسطينيين في المناطق. وقد خرج من بين صفوف هذا التيار العديد من حارقي الغابات وقتلة الإسرائيليين وواضعي القنابل والسيارات المفخخة. ومن هنا الصلة الواضحة بين النزعة الإسلامية والنشاطات المناوئة لإسرائيل، مثلما يبرهن أيضاً تنامي حركة «حماس» في المناطق وسيطرتها على قطاع غزة. لقد نجحت الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) في تحويل المدن والقرى الخاضعة لسيطرتها إلى جيوب إسلامية تدار حسب قوانين بلدية محلية تشدد على اللباس المحتشم والتعليم المنفصل للإناث والذكور وحتى محطات نقل منفصلة للجنسين.

لم تساهم الإدارة الناجعة للشؤون المحلية من قبل منتخبي الحركة فقط في رفع قامة سكان تلك المدن، بل وقربتهم أيضاً إلى قيم الحركة وأجندتها الأيديولوجية التي تنادي بوحدة العالم الإسلامي قاطبة وتجديد نظام الخلافة وتطبيق «الشريعة» في الحياة اليومية. كل ذلك ولد مشاركة كثيفة للمسلمين في مهرجانات ومعارض إسلامية خاصة تنظمها الحركة من الجنوب البدوي وحتى أعالي الجليل، وتسعى إلى تنمية الوعي الإسلامي والتماثل مع الحركات الإسلامية في العالم، إضافة إلى أنشطة مكثفة لإحياء وتجديد مواقع إسلامية منسية وتنظيف وترميم مقابر إسلامية قديمة وإعادة ترميم قرى عربية مدمرة.

غير أن هذه الحركة الفاعلة لا تشارك في الانتخابات للكنيست (البرلمان) الإسرائيلي لأنها لا تستطيع أن تقسم بالولاء لقوانين الدولة. في المقابل فإن أعضاء الجناح الجنوبي الأقل تطرفاً بزعامة الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة وزعيمها الروحي، يقسمون يمين الولاء، كباقي أعضاء الكنيست العرب، على مضض، ليس كاختيار طوعي وإنما كثمن عليهم أن يدفعوه من أجل الجلوس في البرلمان الإسرائيلي والبت في ماهية الدولة التي يتطلعون إلى تغيير رموزها وإلغاء خصوصيتها اليهودية والصهيونية وتحويلها إلى «دولة جميع مواطنيها» ذات هوية مشتركة إسرائيلية- فلسطينية ويهودية- إسلامية.

بناء على ذلك فإن انتهاج طريق النشاط الإسلامي، سواء أكان كفاحياً متشدداً على طريقة «الجناح الشمالي» أم أكثر «اعتدالا» في الظاهر على طريقة «الجناح الجنوبي»، يوفر للمؤمنين به إشارات هادية على امتداد الدرب الطويل نحو تحقيق أهدافهم في المستقبل البعيد، لكنه في الوقت ذاته يمكنهم من الانفصال قدر المستطاع عن الدولة اليهودية والعيش في هامشها إلى حين زوالها.

هناك عرب إسرائيليون ينأون بأنفسهم عن النشاط السياسي ويولون جل اهتمامهم لعائلاتهم والهموم والمكابدات اليومية المرتبطة بكسب

الشيخ رائد صلاح

الرزق وتعليم الأولاد ومتطلبات الحياة، وهؤلاء يتحركون بالتأكيد في الدائرتين الإسرائيلية والعربية، في الأولى سعياً للرزق والمعيشة والارتباط بالبيئة المحيطة، وفي الثانية لأغراض الروابط الثقافية واللغوية والعائلية.

آخرون، ناشطون في الحياة السياسية، يشعرون بالتأكيد بالانتماء الفلسطيني والعربي تلبية لمتطلبات مجال نشاطهم، والانتماء الإسرائيلي بغية الارتباط بالمؤسسات السياسية التي يعملون في إطارها، في حين يعيش «التائبون» في عزلة داخل حدود قراهم المسلمة، مؤثرين تمضية أيامهم في الصلاة في المسجد والاستماع لأحد الواعظين، ولا يجدون في الوقت ذاته أي ضير في الارتباط والتواصل مع قواعد حياتهم العربية التي تشربوها منذ الصغر. ولكن في ظل الظروف الناشئة منذ اندلاع الانتفاضة، يبدو أن قسماً كبيراً من عرب إسرائيل يتحرك في الدائرتين الفلسطينية والإسلامية، الأولى من منطلق التماثل الغريزي/ الفطري مع أبناء شعبه الذين يناضلون ضد العدو الإسرائيلي، والثانية بسبب رابطة دينية- سياسية عميقة بالرمز الإسلامي المتمثل في القدس والحرم (القدسي) الشريف. ويمكن القول إنه في الوقت الذي أخذت فيه الهوية الإسرائيلية تتراجع وتنحسر بمرور السنوات، فقد ترسخت وتجذرت في المقابل الهوية الفلسطينية العربية والإسلامية، بعد حرب العام ١٩٦٧، وخاصة عقب حرب «يوم الغفران» (تشرين الأول ١٩٧٣) ثم جاءت حربا لبنان الأولى والثانية (١٩٨٢ و٢٠٠٦) والانسحابات (العسكرية الإسرائيلية) الأحادية الجانب من لبنان وقطاع غزة، والتي عكست ضعفاً وتقهقراً إسرائيلياً، لتوصل هذه العملية إلى أوجها . وليس عبثاً أن عرب إسرائيل الذين تضرروا جراء الحرب، لم يتجرأوا على توجيه إصبع اتهام تجاه الحركتين اللتين شنتا الحرب، وإنما تجاه دولتهم التي كانت ضحية هذه الحرب.

## ما الذي بالإمكان ويجب عمله؟

تكمن أسباب الفشل الذريع كلها في اللهاث غير المسؤول من جانب الأحزاب السياسية لكسب ود الناخب العربي في يوم الانتخابات، ومن ثم التخلي عنه. عرب إسرائيل نضجوا وتعلموا درساً في قواعد الديمقراطية، وقد صمموا وما زالوا مصممين على تجسيد وترجمة هذا الدرس كما يحلو لهم. المقولات المتناقضة من قبيل «مواطنون متساوون في الحقوق»؛ نظام الحصص الذي ينميه وزير أو مدير عام أو رئيس مجلس إدارة أو مستشار أو جنرال «كنموذج»؛ المطالبة بالولاء للدولة وفي الوقت ذاته الإيحاء المتسامح لمثلي الجمهور العربي بالعمل ضدها علناً (أحمد الطيبي الذي عمل مستشاراً لعرفات، عزمي بشارة الذي كان يسافر إلى دولة معادية خلافاً للقانون وأعضاء الكنيست العرب الذين يماثلون الدولة بالنازية ويتماثلون مع أعدائها من على منبر الكنيست ومنابر عربية وإسرائيلية عديدة)؛ إعطاء حقوق دون المطالبة بالقيام بواجبات؛ الصمت المطبق من جانب سلطات القانون حيال الانتهاكات السافرة والمتكررة لهذا القانون، كل هذه الأمور تثير فقط الازدراء والبلبلة لدى مواطني إسرائيل العرب، الذين يعتقدون أنه لا يوجد فيها قانون أو نظام، وأنه إذا ما استمروا بتطرفهم ورفضهم وعنفهم تجاه الدولة اليهودية المصابة بالعمى والتخبط فإنهم سيحققون كل مبتغاهم.

لسنا هنا أمام مشكلة مادية أو تمويلية، وإنما أمام مسألة هوية ومستقبل

**هناك عرب إسرائيليون ينأون بأنفسهم عن النشاط السياسي ويولون جل اهتمامهم لعائلاتهم والهموم والمكابدات اليومية المرتبطة بكسب الرزق وتعليم الأولاد ومتطلبات الحياة، وهؤلاء يتحركون بالتأكيد في الدائرتين الإسرائيلية والعربية، في الأولى سعياً للرزق والمعيشة والارتباط بالبيئة المحيطة، وفي الثانية لأغراض الروابط الثقافية واللغوية والعائلية.**

ومصير تنحو نحو المزيد من التفاقم. وإذا كنا نرغب في أن يكون الأولاد العرب في إسرائيل موالين للدولة وقوانينها، ومتمثلين لقيمها وأن الولاء هو عامل فاعل من التماثل معها وليس مع أعدائها، والمساهمة في بنائها واحترام رموزها الوطنية والانخراط في الذود عنها، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلاَّ عبر إكسابهم كل موروثها الثقافي، وإكسابهم المحبة للدولة والافتخار بالانتماء إلى صفوف مواطنيها، وكل تلك القيم التي نربي أولادنا اليهود عليها. فالتعليم العام يجب أن يتم بلغة الدولة للجميع، وعلى نفقتها، تماماً مثلما يتعلم الولد العربي المقيم في فرنسا أو الولايات المتحدة في دولته سوياً مع جميع أبناء المجتمع المحلي وبلغتهم. فقط بعد انتهاء ساعات التعليم الإلزامي الموحدة للجميع، في نهايات الأسبوع والعطل، ومن منطلق احترام التقاليد الثقافية للمجموعات السكانية المختلفة ( اليهود العلمانيون، اليهود المتدينون، العرب، الفلسطينيون، الدروز، البدو، المسلمون والمسيحيون. . . إلخ) يمكن إتاحة المجال للتلميذ أن يتعلم بالإضافة إلى ذلك في أي إطار يشاء. يتعين على الدولة أن تقيم مدارس لوائية في كل أنحاء البلاد ليتعلم فيها أبناء بلدات التطوير والبدو، والمسلمون والدروز والمسيحيون واليهود من أبناء المدن والقرى والبلدات والكيبوتسات. بطبيعة الحال، يجب أن يراعي برنامج التعليم في كل موقع الوزن النسبي للتشكيلات السكانية، مع الحفاظ على مبدأ التعليم المتساوي للجميع بحيث يعد هذا البرنامج جميع خريجيه للحياة في دولة ديمقراطية، حرة وعصرية، من دون تجريد أحد من هوياته ومشاعره.

إذا كنا نرغب في تربية مواطنين مخلصين للدولة، وفي الوقت ذاته المحافظة على إرادة الفرد في التماثل كما يشاء، فإنه يتعين على الدولة المبادرة إلى سن تشريع عالمي لا ينطوي على تمييز، يطبق من تاريخ معين في المستقبل، ولا تكون فيه المواطنة تلقائية لكل مولود فيها أو يهودي يهاجر إليها، وإنما تكتسب بواسطة سلة خدمات بما في ذلك خدمة عسكرية أو بديلة وتعليم في المدارس العامة للدولة، إضافة إلى عدم وجود ماض جنائي والبرهنة على معرفة اللغة (العبرية) وأداء يمين الولاء للدولة وغير ذلك. كل من يقبل بهذه الشروط كتذكرة دخول وقبول في المجتمع سيحظى بمواطنة كاملة من دون قيود أو تحفظات. وكل من لا يستجيب لذلك، سواء أكان عربياً أم يهودياً، في إمكانه عندئذٍ أن يعلم أبناءه كما يشاء وعلى نفقته، وأن ينتقل للسكن في أي مكان يختاره كمقيم دائم له حق في الحصول على بطاقة هوية وحياة وأمن، وواجب دفع الضرائب والانصياع للقانون، ولكن دون جواز سفر ودون حق التصويت في الانتخابات.

## ضغوط «لجنة المتابعة»

ينبغي في هذا التشريع أيضاً تكريس الاعتراف بعرب إسرائيل، كما بالنسبة لسائر المواطنين، كأفراد يتمتعون بكل الحقوق وملزمين بكل الواجبات، وليس كمجموعة ذات حقوق جماعية كما تطالب الأقلية العربية. على الدولة أن ترفض أية مساومة سياسية مع لجنة رؤساء السلطات العربية، «لجنة المتابعة»، التي تشكل زعامة جميع العرب في إسرائيل. فهذه المنظمة («اللجنة») لا تطالب فقط بحقوق جماعية لعموم عرب إسرائيل على أساس الانتماء القومي، وبذلك تخلق تصادماً مع مؤسسات الدولة وعوامل ضغط غير شرعية، بل وتوفر

أيضاً غطاء وملاذاً غير موضوعي لكل عربي في مواجهة هيبة الدولة.
إن حق التنظيم مكفول لكل فرد، ويحق لعرب إسرائيل كسائر المواطنين أن يقيموا لأنفسهم هيئات ومحافل ونواد ومنظمات تطوعية كجزء من منظمات المجتمع المدني. اتحاد (لجنة) رؤساء السلطات المحلية العربية يكون شرعياً طالما أنه ينشغل في شؤون السلطات المحلية وينسق العمل فيما بينها، ولكن حين يتبنى موقفاً سياسياً، وخاصة إذا كان هذا الموقف ينطوي على أفعال لا أقوال وحسب، فإن ذلك يغدو وصفة للتصادم مع الدولة والانفصال عنها. نفس الشيء بالنسبة للحركات والأحزاب والمنظمات السياسية. هناك تشكيلة ضخمة من الأحزاب في إسرائيل تعكس وتعبر عن كامل طيف الآراء في الدولة. وكما أنه لا يوجد حزب باكستاني في انكلترا أو يهودي في أميركا، فما هو الحق الذي يبرر وجود أحزاب عربية في الوقت الذي لا توجد فيه أحزاب «يهودية» صرفة؟.

هناك خيار من اثنين: إذا كان العرب في إسرائيل يريدون الاندماج واللعب بحسب قواعد اللعبة الإسرائيلية فإنهم سيجدون بالتأكيد ما يكفي في موفور الأحزاب القائمة، أما إذا كانوا لا يريدون الاندماج فلماذا يتعين على الدولة أن تساعد وأن تساهم في اغترابهم السياسي؟ تقف وراء الأكمة المطالبة العربية بإدارة ذاتية ثقافية، وبعد ذلك إدارة ذاتية قومية، في الوقت الذي ترفض فيه الأغلبية اليهودية تحويل الأرض التي وهبها الله إلى دولة ثنائية القومية كرغبة العرب، على طريق تحويلها إلى دولة عربية أخرى بعد تجسيد «حق العودة». من المشروع التطلع إلى ذلك من وجهة نظر العرب، وهم يمتلكون ساعة الرمل الديمغرافية التي تحفزهم في هذا الاتجاه، إلى أن يتمكنوا من الوصول بطريق ديمقراطية ليشكلوا أغلبية في المستقبل غير البعيد، حتى بدون «حق العودة» لأخوتهم الفلسطينيين. لكن من المشروع لليهود أيضاً الاحتراس من هذا الشر المستطير الذي يهدد بتدمير «هيكلهم الثالث» وإنهاء وجودهم السياسي والرسمي. وإذا واصل العرب، كما هو متوقع، إلقاء التهم على إسرائيل، وإعفاء أنفسهم من أية مسؤولية في تدهور الوضع، كازدياد الأعمال التخريبية ضد دولتهم مثلاً، فإن الانفجار المتوقع سيدفن نهائياً ما أقيم هنا بجهد جبار في منتصف القرن الماضي، إلاّ إذا أعلنت الدولة سيرها في طريق الإصلاحات، بالروحية المقترحة أعلاه.

في المحصلة، إذا لم تكنِ الخطوات المقترحة مجدية فإننا سنضطر إلى ربط حل مسألة عرب إسرائيل بحل المسألة الفلسطينية برمتها. وكانت اتفاقيات أوسلو وتفرعاتها قد خلت تماماً من أي ذكر أو تلميح بشأن ما سيحدث مع عرب إسرائيل الذين لم يعودوا منذ زمن منقسمين «بين بلدهم وبين شعبهم»، بل انحازوا في غالبيتهم إلى جانب شعبهم وضد دولتهم. ولذلك إذا لم نقم بطرح خطة عمل من لدنا، تشمل أيضاً عرب إسرائيل كجزء من الشعب الفلسطيني، وإذا واصلنا الاختباء خلف الكليشيهات العقيمة التي لا تنطوي على أية حقيقة، بشأن كونهم «مواطنين إسرائيليين مخلصين» أو «مواطنين متساوين في الحقوق»، فسوف نساهم عندئذٍ فقط في تصعيد وتفاقم النزاع وليس في الحد منه أو إخماده. وفي مواجهة مشاريع «التصور المستقبلي» التي طرحها عرب إسرائيل، علينا أن نطرح في أسرع وقت رؤية يهودية مضادة، خطة للتسوية تشمل أيضاً هؤلاء العرب. حينئذٍ سيتعين عليهم أن يُقرروا في شأن مستقبلهم وشراكتهم في دولة اليهود.

**[عن مجلة هؤوماه- الأمة- التي تصدر عن «محفل زئيف جابوتنسكي».**
**العدد ١٧٣، ٢٠٠٨. المقال مترجم عن العبرية]**